

عن المذكور على وجه التحديد في غيره حقيقة المعنى المحرر ان عا تجامعا وان  
 خاتما خاصا وفي انما التقاء مباحث شريفة وشعنا بها الشرح والا اى  
 وان لم يكن السند المحرر في التقى ان لا يكون في الكلام حرجى او يكون في  
 التقى متاخرا عن السند بالقدريان التقديم للتحصيل قد اعلم ان زعم  
 انفراد غيره اى غير السند المذكور به اى غير الفعل او زعمت ان ركبة اى انما  
 الغريبة اى في غير الفعل كما انما سميت في حاجتها لمن زعم انفراد الغير السند  
 فيكون قصر قلب زعم مشاركتها في السند فيكون افراده ويؤكد على الالفاظ  
 بل اى على تقدير كونه زعم على زعم انفراد الغير نحو لا غيرى مثل لا زعمه الا  
 ولا من سواى لانه الدال صريحا على الشبهة ان الفعل صدر عن الغير  
 يؤكد على الثاني اى على تقدير كونه زعم اعلى من المشاركة نحو وحده  
 مثل متفرد او متوحد او غير مشاركة لانه الدال صريحا على انه لا يشبهه الا  
 الغير في الفعل والتأكيد انما يكون لرفع شبهة خالجت قبل السند  
 وفي بابى التقوى الحكم وتصريحه في ضمن السند دون التخصيص نحو  
 سوي يعطى الجزية لصلواتي حتى انه يفعل اعطاء الجزية كسيرة وعليه يكون  
 معنى التقوى وكذا اذا كان الفعل نفيًا فقد يأتى التقديم للتخصيص  
 وفي بابى التقوى فالاول كحوائث كاسويت في حاجتى فصدا الى التخصيص  
 بعد النسب والثاني كحوائث لا تكذب وهو التقوى الحكم المنفى وتزويده

فانما التقى الاربعة من الاربعة في الاشارة الى الاستدلال المتفق في الاكبر والادنى  
 اقتصر المص على مثال التقوى ليرفع عليه التقوى في غيره وانما كيد السند  
 كما اشار اليه بقوله ولا يترن الا كيد استغنى عن التقوى لانه التقى الكيد  
 من التاكيد يستصح ان فيه تاكيد الالة اى لان لفظ لمت اولان لانه  
 لتاكيد المحكوم عليه بانه صريح في طبعه واولا كيد السند والى على كيد  
 او التزويده او النسيان لان كيد الحكم لعدم كيد السند وهذا هو  
 ذلك من التخصيص تارة والتقوى اخرى ان يبنى الفعل على مفرق وان يبنى الفعل  
 على سكاك او التقديم كالتخصيص الجسد الواحد به اى بالفعل نحو رجل ياتى  
 اى لا امره فيكون شخص جسد او لا رجلان فيكون تخصيص واحد فقط  
 لان اسم الجسد حاصل لعينين الجنسية والعدد المعين اعني الواحد  
 ان كان مفردا والاثنين ان كان مشتقا والذائد عليه ان جمعا فاضل  
 الكثرة المفردة ان يكون لواحد من الجنس وقد يقصد به الجنس فقط و  
 قد يقصد به الواحد فقط والذي ينفرد به كلام الشيخ في دلائل الاعجاز  
 في التفرقة بين المعرفة والكثرة في ان البناء عليه قد يكون للتخصيص  
 وقد يكون للتقوى وواقفة اى عبد القاسم اى في قوله كيدى على ان  
 التقديم يميز التخصيص كمن خالفه في شرطه وخصائصه فان ذلك الشيخ  
 ان وفى حرف النفي فهو للتخصيص قطعاً والا فقد يكون للتخصيص وقد

Copyrighted by University